تقييم واقع خطابات الضمان في ضوء تطبيق المنصة الالكترونية في البيئة العراقية: (بحث تطبيقي)

Evaluation of the reality of letters of guarantee in light of the application of the electronic platform in the Iraqi environment: (An Applied research)

أسيل جمال صبيح الفضلي	وزارة المالية الصندوق العراقي للتنمية الخارجية	gmalaseelgamal@gmail.com
أ.م.د علي محمد ثجيل المعموري	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	ali.mamouri@yahoo.com

المستخلص:

يهدف البحث الى بيان أهمية منصة خطابات الضمان كرقابة إشرافيه الالكترونية لإدارة عملية اصدار خطابات الضمان والحد من عمليات التزوير والتلاعب، فضلا" عن التعرف الى الاسباب التي تم اللجوء الى استخدام منصة خطابات الضمان في البيئة المصرفية العراقية، وقد حددت مشكلة البحث في تساؤل رئيس مفاده مدى كفاية المنصة الالكترونية في الحد من تقليل مخاطر خطابات الضمان، واستند البحث في حل مشكلاته الى فرضية الارتباط والتأثير حيث تمثلت فرضية الارتباط الرئيسية الاولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين اصدارات خطابات الضمان التقليدية **X** بأبعادها، وتقليل مخاطر خطابات الضمان، والثانية: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين اصدارات خطابات الضمان بعد المنصة الالكترونية **Z** بأبعادها، وتقليل مخاطر خطابات الضمان. بينما فرضية التأثير الرئيسية الاولى: لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائيا" للإصدارات خطابات الضمان التقليدية **X** في تقليل مخاطر خطابات الضمان **Y**، والفرضية الثانية: لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائيا" للإصدارات خطابات الضمان بعد المنصة الالكترونية **Z** في تقليل مخاطر خطابات الضمان **Y**، وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج كان من ابرزها: أن ضعف مركزية القرار والاجراءات المتبعة لعملية الاصدار لخطابات الضمان قبل المنصة ساهم في توسع المخاطر لخطابات الضمان، ويعد خطابات الضمان الذي يصدر عن طريق المنصة الالكترونية مطابقا" الى القانون التجاري العراقي رقم (30) لسنة 1984 وقرارات البنك المركزي العراقي والاعراف الدولية، وأضافه الى ذلك ساهمت منصة خطابات الضمان بشكل اوسع في ضمان حقوق الجهات المستفيدة بسبب الرقابة الإشرافية الالكترونية، والتوصيات على تطوير عمل المنصة والعمل على استحداث حقل اضافي في المنصة وتطويرها بمجلات اوسع من خلال جعل حساب العميل مرتبط بالمنصة لدعم عمليات الشمول المالي، وكذلك ان تكون المستندات المتعلقة بالضمانات العينية وخاصة" العقارات التي يتم رهنا مزودة بصحة صدور الكترونية مع توفر وسائل متطورة لكشفها ان كانت مزورة لتشجيع استخدام التكنلوجيا بشكل اوسع في دوائر الدولة والرقابة الكترونية ولتحقيق الحوكمة الكترونية.

الكلمات المفتاحية: منصة خطابات الضمان، مخاطر خطابات الضمان، الرقابة الإشرافية الالكترونية.

Abstract :

The research aims to identify the letters of guarantee importance as an electronic supervisory control that manages letters of guarantee issuance and puts an end to fraud and manipulation operations, in addition to identifying the reasons that led to the use of letters of guarantee in Iraqi banking environment in the first place.The research problem was marked in one major wonderment is that to what extent may the electronic platform limits the risks of guarantee letters?

The research solved occurred problems relying on connection and effect hypotheses, the first connection hypotheses represented as follows:
There is no connection relation that has significant statistics between traditional guarantee letters in its dimensions **X** and limiting guarantee letters risks, second; there is no connection relation that has significant statistics between traditional guarantee letters in its dimensions **Z** and limiting guarantee letters risks beyond the electronic platform.While the main first effect hypotheses: There is no effect that has significant statistics between traditional guarantee letters in its dimensions **X** in limiting **Y** guarantee letters risks, and the second hypotheses; there is no effect that has significant statistics between traditional guarantee letters in its dimensions **Z** and limiting **Y** guarantee letters risks beyond the electronic platform.
Thus, the researcher has reached a set of results and the most important ones were: The weakness of decision centralization and followed procedures to issue guarantee letters before the platform has contributed in increasing guarantee letters risks, and the guarantee letters issued by the platform are considered in match with Iraqi trade law number (30) for the year 1984 and the central bank of Iraqi decisions and international customs. In addition, the letters of guarantee platform has contributed widely in preserving benefactors' rights due to electronic supervisory control, and the recommendations to improve the platform and working on creating a new field in the platform and to develop it in wider fields by connecting the client's account to the platform in order to support the financial inclusion operations, furthermore, guarantee letters documents and especially real-states that are being pawned should include an electronic issuance certification with the availability of sophisticated means to unveil any fraud that may occurs, which promotes the use of technology widely in the governments' directories and electronic supervisory to achieve electronic governance.
Keywords: guarantee letters platform, guarantee letters risks.

المقدمة:

تعد خطابات الضمان من أهم العمليات المصرفية الائتمانية التي تمارس على نطاق واسع ، وبسبب تعدد مشاكل خطاب الضمان في البيئة المصرفية العراقية ، وتزايد الشكاوي المقدمة من قبل الجهات المستفيدة الى البنك المركزي العراقي حول الجهة الضامنة لعدم تنفيذ بنود العقد ، قرر البنك المركزي العراقي الانتقال من الرقابة التقليدية لخطابات ضمان الي الرقابة الالكترونية المباشرة عن طريق انشاء المنصة الإلكترونية لخطاب ضمان ، للحد من الخلافات بين الاطراف المتعاقدة ، وتعتبر خطوة ناجحة في تنفيذ الرقابة الإشرافية الالكترونية ، وبداية للحوكمة الالكترونية ، من هذا المنطلق تولدت فكرة هذا البحث في التعرف على تأثير منصة خطابات الضمان في ظل التشريعات المصرفية وأبعاده المتعلقة لتقليل مخاطر خطابات الضمان و لبيان طبيعة العلاقة والتأثير ، ولأجل ذلك وضع مخطط فرضي للبحث يفسر الفرضيات الرئيسية والفرعية، التأكد من صحتها خضعت تلك الفرضيات الي التحليل المالي للبيانات السنوية للمصارف التجارية الخاصة التي تمثلت المجتمع الاول من عينة البحث و التي بلغت عددها (6) مصرف تجاري ، والزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية مع البنك المركزي العراقي باعتباره الجهة المسؤولة فقط عن ادارة المنصة وتطويرها ، فضلاً عن الاختبارات الاحصائية لمجتمع الثاني للبحث لقياس موقف الجهات المستفيدة تجاه منصة خطابات الضمان ، واعتمدت الاستبانة كأداة للبحث لغرض جمع البيانات من العينة البالغ عددها **(50)** فرداً اي بنسبة (87%) من اجمالي مجتمع الدراسة في المستويات الادارية (الادارة العليا، والوسطى ، والتنفيذية) في عدد من الجهات المستفيدة ، وعليه تكونت هيكلية البحث من أربعة فصول .

المبحث الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً: مشكلة البحث : في ظل التوسع النشاط الاقتصادي في البيئة العراقية والتوسع في عمليات اصدار خطابات الضمان من قبل المصارف المحلية والاجنبية ، ادى الي زيادة فرص حدوث التلاعب والتزوير في عمليات اصدار خطابات الضمان وخاصة "كونه يصدر بطريقة تقليدية ، ونتيجة عدم تطبيق القواعد القانونية الخاصة في انشاء الخطاب المصرفي كما منصوص عليه في قانون التجارة العراقي رقم (30) لسنة 1984 ، ويبدو ان الرقابة المكتبية والميدانية التقليدية لم تفلح في الحد من تلك المخالفات ، لافتقارها الي نظام رقابي متطور ومباشر لمواكبة التطورات الصناعة المصرفية حول اصدار خطابات الضمان، ومما سوف يترتب عليه من اثار قانونية ومخاطر الائتمان في حالة عدم التزام المصارف بالتعليمات ، وقد يتسبب ذلك الي تعثر المصارف من جهة ، نتيجة زيادة عدد الشكاوي الصادرة من قبل الجهات المستفيدة الي البنك ، لتسوية النزاعات حول المصارف الضامنة ، مما اتخذ البنك المركزي العراقي قرار انشاء منصة خطابات الضمان ، ومما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث على وفق التساؤلات بالتساؤل الرئيسي الآتي وهو:-

ما مدى كفاية المنصة الالكترونية في الحد من مخاطر خطاب الضمان؟

وسيتم اجابة البحث عن التساؤلات الاتية:-

1. هل تعمل المنصة بموجب قانون التجارة وقرارات وتشريعات البنك المركزي العراقي؟
2. هل حققت المنصة تعزيز الثقة للجهات المستفيدة ؟
3. هل تتضمن المنصة الالكترونية رقابة اشرافية مباشرة في مواجهة مخالفات من قبل المصارف المصدرة لخطابات الضمان؟
4. هل توجد خطابات الضمان مصدرة خارج المنصة الالكترونية؟

ثانياً: أهمية البحث :

1. تكون خصوصية البحث بحداثة متغيراته فموضوع قرار منصة اصدار خطابات الضمان من المواضيع الادارية والرقابية الجديدة وهذا ما سيؤدي الى تحفيز الباحثين والمتخصصين مستقبلاً للمزيد من البحث والدراسة من اجل اثراء الموضوع.
2. زيادة الثقة بالسند الالكتروني لخطاب الضمان للأطراف المتعاقدة
3. بيان دور الرقابة الالكترونية الاشرافي في تقليل الجهد والوقت والسرعة في انجاز العمليات المصرفية واثارها الايجابية على العمل المصرفي.

ثالثاً: أهداف البحث :

1. توضيح اهمية منصة خطابات الضمان كرقابة اشرافية مباشرة والحد من التزوير لعملية اصدار السند ، ومدى تأثيرها على مخاطر خطابات الضمان .
2. تعزيز دور الرقابة الداخلية في عملية اصدار خطاب الضمان للجهاز المصرفي.
3. التعرف الي الاسباب التي تم اللجوء الى استخدام المنصة الالكترونية لخطابات الضمان .
4. محاولة جلب انتباه المتعاملين الى الاخطاء المعتادة التي يمكن ان تضر بحسن سير عملية اصدار خطاب ضمان من اجل تفاديها، وتحديد المعوقات والتحديات التي تواجهه القطاع المصرفي امام المنصة الالكترونية.
5. التعرف على موقف الجهات المستفيدة تجاه السند الالكتروني والاجراءات المطلوبة لاتخاذها .

رابعاً: فرضيات البحث :

أ- **الفرضية التأثير الرئيسية الاولى :لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً ل إصدارات خطابات الضمان التقليدية X بأبعادها ، في تقليل مخاطر خطابات الضمان Y** ، وتنبثق عنه الفرضيات الفرعية الآتية :

1-لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً ل بعد تنظيم إجراءات الاصدار التقليدية **X1** ، في تقليل مخاطر خطابات الضمان **Y**.

2-لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً ل بعد موقف الجهات المستفيدة في اجراءات الإصدار التقليدية **X2** ، في تقليل مخاطر خطابات الضمان **Y**.

ب- الفرضية التأثير الرئيسية الثانية :لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً ل إصدارات خطابات الضمان بعد المنصة الالكترونية Z في تقليل مخاطر خطابات الضمان Y ، وتنبثق عنه الفرضيات الفرعية الآتية :

1-لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً ل بعد تنظيم إجراءات الاصدار خطابات الضمان بعد المنصة الالكترونية **Z1** في تقليل مخاطر خطابات الضمان **Y**.

2-لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً ل بعد موقف الجهات المستفيدة في إجراءات اصدار خطابات الضمان بعد المنصة الالكترونية **Z2** في تقليل مخاطر خطابات الضمان **Y**.

خامساً: منهج البحث: ستعتمد الباحثة على المنهج الاستقرائي في الجانب النظري لاستعراض مشكلات البحث وأثبات فرضياته لتحقيق اهداف البحث ،أما في الجانب العملي سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ذات العلاقة المدعوم بالجانب الكمي بتحليل البيانات المالية للمصارف عينة البحث ،والاستبانة بغية الوصول الي المعلومات على نحو مباشر بالنسبة للجهات المستفيدة ، والتي تسهم نتائجها في تفسير الظاهرة المبحوثة وفهم جوانبها الاساسية بشكل اوسع .

سادساً: حدود البحث:

أ- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في البنك المركزي العراقي ، وفي المصارف التجارية (مصرف بغداد، ، والخليج التجاري، ومصرف التنمية الدولي ،ومصرف اشور ، المصرف المتحد للاستثمار، ومصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار)، وعدد من الجهات المستفيدة .

ب-الحدود الزمانية: تمتد مدة اجراء البحث من (2021/7/20) الى (2021/10/30)، مع الاعتماد بيانات من التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث من (2017-2021).

سابعاً: الدراسات السابقة :

1.اشكاليات التنظيم القانوني لخطابات الضمان في القانون العراقي (المدرس،2017)

تهدف هذه الدراسة الي تحليل بعض نصوص قانون التجارة العراقي رقم (30)لسنه 1984 التي يوجد فيها بعض الاشكاليات القانونية وإبداء الملاحظات فيها ،وايجاد انسب الحلول والمعالجات القانونية بهذا الصدد، والسبب في ذلك ان معظم النصوص القانونية المنظمة لخطابات الضمان في قانون التجارة العراقي رقم (30) لسنة 1984 النافذ مقتبسة من نصوص المواد (396-400) من قانون التجارة رقم (149) لسنة 1970 الملغي وبسبب المستجدات التي طرأت خلال تلك الفترة ،والتي لا تزال مستمرة الي وقتنا الحالي اخرجت للعلن مجموعه من الاشكاليات القانونية المتعلقة بالجانب التطبيقي والعملي لخطابات الضمان، وتوصل الي ضرورة تعديل بعض المواد القانونية المتعلقة بتنظيم خطاب الضمان في قانون التجارة العراقي رقم (30)لسنة (1984).

2. انموذج مقترح لاستحداث المنصة الالكترونية للمرابحة واثرها في زيادة ربحية المصارف الإسلامية (محمد رضا ،2018)

تقترح هذه الدراسة العمل بالمنصة في العمليات المصرفية مع تعزيز ثقة الزبائن باستخدام المنصة الالكترونية في النشاط المصرفي ، والتخلص من العمليات التقليدية ومواكبة التطورات ،على ضوء الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة بعدم استغلال انتشار ثقافة التجارة الالكترونية من قبل المصارف الاسلامية وخاصة" في العراق ،مع فقدان الثقة بالنسبة للموظفين او الجمهور باستخدام الوسائل المتطورة كوسيط لحفظ و ايداع ارصدتهم المالية .

3- قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية (كريم،2018)

حددت مشكلة الدراسة بعدم وجود سياسة مناسبة يتم من خلالها قياس مخاطر الائتمان في بيئة المصارف العراقية، وعلى ضوء ذلك تمثلت اهداف الدراسة تقديم النماذج المناسبة التي تساعد من معرفة المخاطر الائتمانية التي تتواجد في الجهاز المصرفي

،ومعرفة اسباب حدوث التعثر المالي في المصارف العراقية وامكانية تقليل تلك الاسباب قدر الامكان ، وكانت ابرز النتائج تعد ظاهرة التعثر المالي من ابرز المشاكل التي يتعرض لها الجهاز المصرفي في العراق بسبب الازمات المالية والظروف الاقتصادية.

المبحث الثاني: الجانب النظري: واقع خطابات الضمان في بيئة المصارف العراقية

أولاً: فاعلية المنصة لخطابات الضمان في الحد من مخاطر خطابات الضمان :تعد المصارف من أكثر المؤسسات المالية تعرضا للمخاطر ، وينبغي ان يكون لتلك المؤسسات أساليب واجراءات شاملة موثقة لإدارة المخاطر ، بما في ذلك اشراف فعال من قبل مجلس الادارة والادارة التنفيذية، للتعرف وتقييم ومراقبة وضبط والتقليل من المخاطر ذات الاهمية المادية وتقيم كفاية رأس المال والسيولة وفقا لبنية المخاطر وتحت رقابة واشراف وتعليمات البنك المركزي، بسبب كون تلك المؤسسات "غالبا" تتعامل في أموال لا تمتلكها، وانما مؤتمنة عليها من قبل المودعين، وأي خطر يصيب تلك الاموال يتسبب بالضرر للمؤسسة المالية وتنعكس على المودع ايضا، واحيانا قد يصل الخطر الي التأثير في استياء الوضع الاقتصادي للبلد كما هو الحال بالنسبة لخطابات الضمان، بسبب استخدام اساليب الغش والتزوير لإصداره **(تقرير البنك المركزي العراقي، 2021)**، وعلى ضوء ذلك يتحتم على المؤسسات المالية دراسة ومعرفة المخاطر الممكنة والمحيطة بها والعمل على توقعها والبحث عن افضل الطرق للتخلص منها، وفيما يأتي سنقوم باستعراض التعاريف التي تخص الخطر والمخاطر بصورة عامة، وتعريف مخاطر الائتمان ومخاطر خطابات الضمان الذي يعتبر جزء من مخاطر الائتمان (الغير مباشرة) بصورة خاصة.

ثانيا": تعريف المخاطر:

الخطر: هو احتمال وقوع خسارة نتيجة حادث معين سواء عن اهمال او قضاء او قدر او بفعل فاعل **(فرحان، 128:2011)**، واضافة الى ذلك يمكن تعريفة بانه "احتمالات تعرض الشركات الى المشاكل المالية التي من شأنها التأثير على وضعها المالي مثل المخاطر الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والمشكلات الصناعية. **(الرفاعي، 473:2008)**

وعليه يرى الباحث **(رضا، 21:2018)** بأن المخاطر بكل بساطة هي احتمالية الخسران، وهي لا تنفك عن اي عمل يقوم به الانسان، ولكن الجدير بالاهتمام هو دراسة المخاطر بمعنى دراسة القوى والعوامل التي يمكن ان تؤثر في الوصول الى النتيجة المرغوبة، من اجل اتخاذ القرارات المالية.

أ- انواع المخاطر:

تتعرض المصارف الي نطاق واسع من المخاطر في مسار عملياتها، سواء مخاطر تقليدية او مخاطر حديثة بسبب تتطور التكنلوجيا، وبصفة عامة فإن المخاطر التي يتعرض لها الجاز المصرفي هي: **(تقرير البنك المركزي العراقي، ضوابط ادارة المخاطر، 2021)**

1. **مخاطر السيولة:** هي المخاطر التي تتمثل في الخسائر المحتملة الناتجة عن تكبد المصرف خسائر تكاليف تمويل الزيادة في موجوداته واخفاقه او عدم مقدرته في الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها.
2. **المخاطر التشغيلية:** هي المخاطر التي قد تنشأ بسبب الاخطاء البشرية او بسبب العجز او بسبب الاحتيال أو الاخطاء الفنية، قد تظهر بسبب فشل نظام الاتصالات او انظمة الابلاغ **(RS)**، قواعد مراقبة المخاطر الداخلية. **(الز يدي، 16:2016)**
3. **مخاطر التركز:** هي المخاطر التي تنشأ نتيجة عدم تنوع المحفظة الاستثمارية وعدم رصد عمليات التركزات الائتمانية من قبل أجهزة الرقابة بشكل كاف، سواء على مستوى الجهاز المصرفي أو بصورة عامة، مما يعرض المصرف لخطر التعثر المالي والافلاس. **(كريم، 241:2019)**
4. **مخاطر الخيار:** هي المخاطر الناجمة عن امكانية تنفيذ الخيارات الظاهرة او الضمنية المتواجدة في بنود الموجودات والمطلوبات وخارج الميزانية.

5. **مخاطر الالتزام:** هي المخاطر التي تسبب خسائر للمصرف المحتملة نتيجة فرض عقوبات مالية على المصرف صادرة من القضاء او السلطات الإشراقية، نتيجة ارتكابه مخالفات بعدم الامتثال للقوانين، او مخالفة آداب سلوك المهنة المصرفية او الانشطة المالية بصفة عامة. **(السيسي، 627:2011)**

6. **مخاطر السمعة:** وهي المخاطر التي تنشأ اساسا من الاخفاق في التشغيل، او عدم القدرة على التكييف مع القوانين والقواعد والتعليمات المتعارف عليها.**(هزام،184:2021)**.

7. مخاطر فنية: تشمل المخاطر الفنية عددا كبيرا من المخاطر المحددة، ومنها: اخطاء في عملية تسجيل المعلومات .

8. **مخاطر رأس المال:** وهي التي تتمثل في مدى قدرة راس المال المصرف على تغطية الخسائر في الموجودات، وعندما تكون التدفقات النقدية الداخلة غير كافية لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة لمصارف العمليات وسحب الودائع، لذا فإن مخاطر راس المال تتجسد في عدم كفاية راس المال الجهاز المصرفي لحماية مصالح كل من المودعين والمقرضين التي يتوجب الاحتفاظ بجميع الاوقات برأسمال كافي، وملائم لمواجهة الاخطار المستقبلية التي قد يتعرض لها المصرف، واستيعاب اية خسائر يمكن ان تلحق به وتحيده عن وظائفه الاساسية. **(عواد، 48:2015)**

ثالثاً :الغش في خطابات الضمان:يعد الغش ظاهرة ترتبط بعقد خطابات الضمان نفسه واستقلاله عن عقد الاساس، فالخطاب يدفع بمجرد توافر شروط وفائه، دون امكان المنازعة او التخلف بدفع مستمد من العقد الأساس، فحتى لو نفذ العقد او لم ينفذه وحتى لم ينفذ عقد الاعتماد المبرم بين الآمر والمصرف، فالمستفيد يحصل على قيمة سند الخطاب فورا، ولا يستثنى من هذا الاستقلال، وهذه النتيجة الا حالة الغش او التعسف الظاهر التي تستبعد استقلال العلاقات وتدمجها في بعضها بحيث تجيز النظر في كل منها، اي يمكن النظر في عقد الاساس لمعرفة ما اذا كان للمستفيد حق فيه، ويتمسك عليه بالدفوع المستمدة منه، خلافا للأصل وهو استقلال العلاقات، والذي يمنع النظر في علاقة خارجه عن الخطاب وحماية المستفيد. **(اللامي، 129:2016)**

والغش يصدر من العميل (الآمر) الذي يمتنع عمداً وقصداً عن تنفيذ التزامه ،ايضاً فضلا عن ذلك يقوم الغش في جانب المستفيد(الدائن) الذي يطالب بما ليس من حقه، اي اذا لجأ الي الخديعة والاحتيال ،والغش يعطل مبدأ استقلال سند الخطاب والضمان المقابل.

رابعاً: خطاب الضمان كعنصر في استخدامه لغسيل الاموال: تعد خطابات الضمان من الوسائل التي يلجأ اليها اصحاب الاموال الغير المشروعة والمسروقة باعتبارها كأداة ائتمانية متعددة الاستخدامات في التجارة المحلية والخارجية والاستثمار والصناعة و....، وبالتالي فإن التدقيق الجيد والرقابة الفعالة سواء الداخلية والخارجية لتلك الخطابات والتعهدات قبل وبعد فتحها من العناصر الهامة لاكتشاف بعض حالات المشبوهة وغسل الاموال، والحد من مخاطرها بقدر الامكان **(تدريست،115:2014)**، من خلال التعاون بين المصرف والبنك المركزي وإبلاغ المسؤولين عن مكافحة غسيل الأموال لحماية المصرف واموله من اي تلاعب وغش من العملاء المشبوهين **(https:\\cbi.iq)**، وبناءً على ذلك يجب عند إصدار خطابات الضمان من قبل المصارف بذل العناية اللازمة ودراسة المراكز المالية بدقة للعملاء ، سواء بالمركز الرئيسي والفروع ،فضلاً التحقق بقدر الامكان من الجهات المستفيدة.

خامساً: فاعلية منصة خطابات الضمان كرقابة إشرافيه الكترونية: تعد منصة خطابات الضمان احدى نتاجات التطور الذي شهده البنك المركزي العراقي في مجال تبادل البيانات والمعلومات مع المصارف، ولم يعد بمقدور المصارف إصدار خطابات الضمان دون علم ومراقبة البنك بصورة مباشرة والكترونية ،وبعد الحديث عن المنصة الالكترونية والمخاطر فلابد لنا الاشارة إلى الرقابة الإشرافيه بشكل مختصر قبل التطرق الى معرفة الرقابة الإلكترونية وارتباطها الوثيق بمنصة خطابات الضمان وتحول الرقابة الإشرافيه (المكتبية والميدانية) التقليدية الي رقابة إشرافيه الكترونية، للحد او تقليل من مخاطر خطابات الضمان :

أ- **الرقابة الإشرافيه:** اتفق المؤلفون والباحثون حول تعريف الرقابة الإشرافيه، بسبب كونها تعد أهم الادوات التي استخدمتها البنوك المركزية في تقييم التزام الجهاز المصرفي بالمتطلبات التنظيمية والانظمة والتعليمات الصادرة من البنك وفق المادة (1) من قانون رقم (56) لسنة 2004 "اصدار التراخيص والتصاريح للمصارف وتنظيم اعمالها والاشراف علها ... "والمادة (40)"يكون

البنك المركزي العراقي وحدة دون غيره سلطة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لترخيص وتنظيم عمل المصارف والاشراف عليها وعلى فروعها من اجل الامتثال جميعها لاحكان القانون والقانون المصرفي " ،وسوف نذكر بشكل مختصر بعض من تعاريف الرقابة الإشرافيه وفق الجدول ادناه (1) وكالآتي:

جدول (1) تعاريف الرقابة الإشرافية

ت	المصادر	التعاريف
1	**(السقيلي، 38:2015)**	رقابة الزامية بحكم القوانين للتأكد من سير اعمال الجهاز المصرفي، بما يتوافق مع القوانين والتعليمات وضمان سلامة مراكزها المالية.
3	**(الشمري، 2016: 358)**	مجموعة من الاجراءات والتدابير والاساليب التي تتخذها البنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية، من اجل تكوين جهاز مصرفي فعال قادر في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية للبلد، والحفاظ على حقوق المودعين والمستثمرين.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر السابقة

وعليه يمكن من خلال التعاريف أعلاه نبين اهم الخصائص الرقابة الإشرافيه:

1. رقابة الزامية
2. تتمتع بالاستقلالية.
3. محددة الاهداف.
4. تعمل وفق القوانين والتشريعات.
5. تصنيف المصارف وفق معيار (CAMEL) لتقيمها.
6. تهدف بشكل اساسي حماية الجهاز المصرفي من اي مخاطر يتعرض لها في المستقبل.

ب- أهداف الرقابة الإشرافية: حدد كل من الباحثين الاهداف الاساسية للرقابة الإشرافية وفق ما يلي:

1. التأكد من سلامة المركز المالي للجهاز المصرفي.(العابدي، 33:2021)
2. ايجاد نظام مالي يتميز بالكفاءة والتنافسية.
3. مراقبة وتوجيه الائتمان المصرفي كما ونوعا. (ميرزا،19:2018)
4. تامين الاستقرار النقدي.
5. كفاءة وسلامة تشغيل انظمة الدفع الالكتروني ومواكبة التطورات والمستجدات. (البياتي، 63:2020)

ج- وسائل الرقابة الإشرافية: تخضع المصارف والمؤسسات المالية لأشراف ورقابة البنك المركزي، وفقا لمعايير ومقترحات لجنة بازل وعلى النحو الآتي: (عبد النبي، 35:2012)

1. الرقابة المكتبية: تعد من اهم انواع اجراءات الرقابة التي تمارسها البنوك المركزية، وذلك من خلال فحص وتحليل التقارير والبيانات المالية الدورية ، وتعتبر من متطلبات الرقابية، والتي يتم رفعها من المصارف الى البنك ، والوقوف على حقيقة المراكز المالية ودرجة كفاءة ادائها، كما يراقب البنك المركزي التقارير السنوية التي يعدها مراقب الحسابات والذي يعتبر مسؤولا عن صحة تقريرية، ويتخذها البنك كمعلومات اضافية، للتأكد من مدى تنفيذ قراراته وخلو نشاط الجهاز المصرفي من اية مخافة. (ذهبية،89:2007)
2. الرقابة الميدانية: مسؤولة عن التحقق من صحة البيانات الدورية التي ترد الى السلطة الرقابية، من خلال قيام مفتشين البنك بزيارات ميدانية الى المصارف والمؤسسات المالية، والوقوف على مدى كفاية نظم وادارة المخاطر للجهاز المصرفي

فضلا" عن سلامة نظم الرقابة الداخلية، وكشف عن اي انحرافات او تجاوزات ، واتخاذ الاجراءات الازمة لتصحيحها ان وجدت . (التميمي،65:2014).

سادساً: خصائص الرقابة الالكترونية:ان للرقابة الالكترونية خصائص تميزها عن الرقابة التقليدية ويمكن تحديدها كالآتي:

1. تعد رقابة وقائية ومستمرة بدلا من الرقابة الدورية، يمارسها البنك المركزي على المصارف الالكترونية وفروعها المحلية والاجنبية داخل الدولة والتي تهدف الى حماية المتعاملين في المؤسسات المصرفية.
2. تقليص الفجوة الزمنية بين التنفيذ والرقابة، وسهولة الوصول الى البيانات دون عوائق أو مشاكل، مما تساهم في الحد من تلك الاعمال المشبوهة، كون المصارف تمثل الثروة النقدية للبلدان. (وردة، 2021: 75)،
3. فرض سيطرة السلطات الرقابية على المؤسسات المالية لاتخاذ الاجراءات اللازمة، لتجاوز المخاطر التي تتعرض لها الاموال في حالة عدم تنفيذها للقوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي، وتلكؤ المؤسسات الائتمانية في تنفيذها تجاه العملاء. **(العدوان والسرحان، 324:2020)**
4. الحد من المخاطر الفجائية. **(الحسن، 101:2011)**
5. تحديد المخالفات والانحرافات في العمل بصورة مستمرة ومباشرة قبل وقوعها، عن طريق البرامج الرقابية التي تستخدم لإعطاء تنبيه الكتروني دون حاجة التدخل البشري. **(العوران، 2016: 10)**
6. تفعيل الشفافية في النشاطات الجهات التنفيذية دون اخفاء اي معلومات لأجهزة الرقابة المستقلة عن السلطة التنفيذية، ويكون لها السلطات والصلاحيات في الرقابة المالية على الاموال العامة. **(سويلم، 2017: 51)**
7. تعد وسيلة حديثة لحل المشاكل وحماية كرامة الموظف التي لم تتمكن الرقابة التقليدية حلها أو معالجتها ،مع الاعتراف باحتاجات الادارة المشروعة لأصحاب العمل .
8. وسيلة لتقييم كفاءة عمل الجهاز المصرفي والموظفين. **(القيسي، 32:2022)**
9. بالإمكان تحقيق جودة الخدمة المصرفية وتنوع العمليات والمنتجات المصرفية، من خلال الشكل ادناه (1) نوضح خصائص الرقابة الالكترونية وكالآتي:

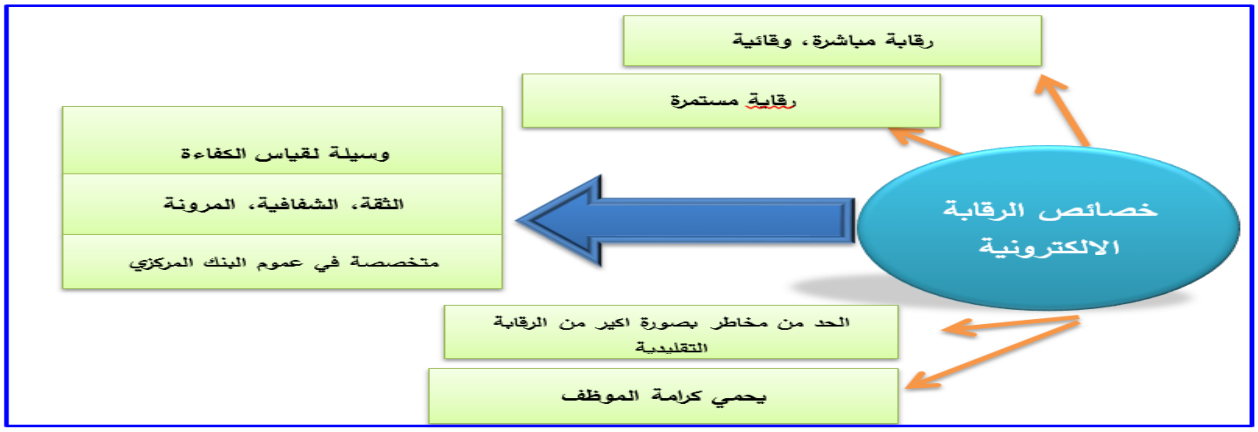

شكل (1) خصائص الرقابة الالكترونية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: (جاسم، فائز عبد الحسن.(2018). "استخدام الرقابة الالكترونية في الحد من تسجيل العمليات غير القانونية في البطاقة التموينية "،مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد14،العدد112،3.(أبو فروة ،محمود محمد.(2012). الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت ،ط2،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،75-96.

سابعاً: فوائد الرقابة الالكترونية:

1. المحافظة على استقرار النظام المصرفي ككل، والتمكن من تجنب مخاطر تعثر الجهاز المصرفي.
2. تنوع وتطور التعاملات المصرفية من قبل المصارف الالكترونية مما يتطلب على الجهات الرقابية مواكبة تلك التطورات لضمان حسن سير التعامل عن طريق المراقبة الالكترونية.

3. تهدف إلى حماية المصالح المالية للدولة، ومنع الاستغلال والاختلاس ، في ظل وجود جهاز مصرفي رقابي فعال متطور. **(القيسي، 31:2022)**
4. خلق المنافسة بين المصارف وانجاز الاعمال بدقة وسرعة عالية. **(عبد، 292:2021)**
5. سرعة وتقدم الخدمات المصرفية الالكترونية فضلا" في الحد من قرصنة حسابات العملاء المصرفية.

المبحث الثالث: الجانب العملي: واقع اصدار خطابات الضمان في بيئة المصارف العراقية

اولاً: خطوات عمل المنصة الالكترونية لإصدار خطابات الضمان في المصارف التجارية

خلال المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية لعينة البحث، يؤكد البحث ان تلك الخطوات إذا لم تتم بشكل صحيح ودقيق قد تستغرق وقتا ليس بقصير مما يؤدي الى التأخير في عملية الدخول لإصدار خطابات الضمان، لذلك يجب على المخولين أن يتميزوا بالدقة والحرص وعلى ضرورة الحفاظ على أمن الرقم السري وعدم الافصاح عنه امام الموظفين الاخرين في العمل، لتجنب المخاطر الالكترونية ودخول اشخاص غير مخولين كما سيتم تبيانه في الفقرات اللاحقة.

ويكون الدخول عن طريق ادخال اسم المستخدم والرمز السري الخاص به بعد استلامه من قبل مسؤول شعبة منصة خطابات في البنك المركزي العراقي، وتكون الاجراءات الاساسية كما يلي:

- يتم الدخول الى الواجهة المخصصة لموظف المصرف المخول فقط (ولا يسمح للعميل (الآمر) والجهات المستفيدة الدخول إلى المنصة)، او فروع المصرف الدخول الى المنصة وانما فقط المخولين في الادارة العامة للمصرف وحسب الوظيفة المحددة والصلاحية الممنوحة لهم سواء كان:
- موظف في قسم خطابات الضمان (مدخل البيانات).
- مدير قسم خطابات الضمان (التأكد من عملية أدخال البيانات من الموظف المختص في حقول السند بالطريقة الصحيحة) ويعتبر كمدقق أولي ومباشر على موظف الادخال.
- قسم الرقابة الداخلية (المسؤول عن تحميلها بالمنصة بعد تدقيق ملف خطابات الضمان الذي يتضمن طلب الزبون والاوليات المتعلقة بالزبون وتعليمات وموقف قسم مخاطر الائتمان والقسم القانوني وموافقة المدير المفوض...).

أ- _مهام موظفي قسم الخطابات الضمان تتضمن:

ادخال البيانات والمعلومات لخطابات الضمانات والمرفقات عن طريق المنصة، سواء كان اصدار جديد أو تمديد أو انتفاء حاجة أو الغاء حسب الاوامر التي يتلقاها من مدير خطابات، ويتم ملئ البيانات والمعلومات وفق تعليمات موحدة من قبل البنك المركزي وتشمل جميع المصارف التجارية من ناحية تسجيل معلومات الخطاب مستندا الى قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984 وهي تتضمن: نوع الإصدار، اظهار اسم المستفيد (وليس جميع اسماء الجهات المستفيدة تظهر في المنصة)، رقم الخطاب، أسم العميل (الآمر)، مبلغ الخطاب مع تحديد العملة، تاريخ الاستحقاق، الغرض من الخطاب ويتجه الموظف المختص الى زر حالة خطاب الضمان لمعرفة الاوامر الصادرة من قبل مدير خطابات الضمان ،كما موضح في الخطوات ادناه (1،2،3،4) وكالاتي:

1- الدخول إلى المنصة (موظف الخطابات، ومدير الخطابات، ومدير الداخلي)

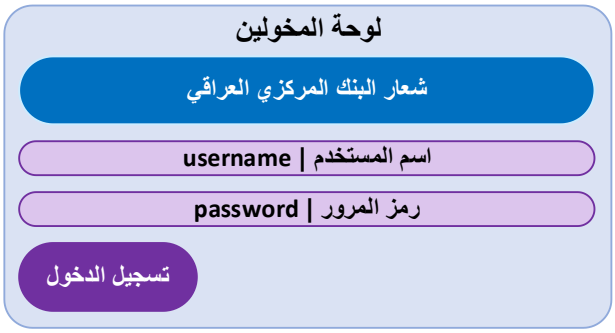

(خطوات موظف خطابات الضمان 1، 2، 3، 4) (خطوات مدير خطابات الضمان 1، 5، 6، 7)

2- حالة الخطاب إصدار جديد أو انتفاء حاجة أو تمديد أو تعديل

3- إدخال بيانات السند من موظف الخطابات

4- إدخال البيانات وطلب حفظ المعلومات من موظف الادخال ويتعذر البرنامج للحفظ في حالة وجود أخطاء ويتلقى أشعار من مدير خطابات الضمان

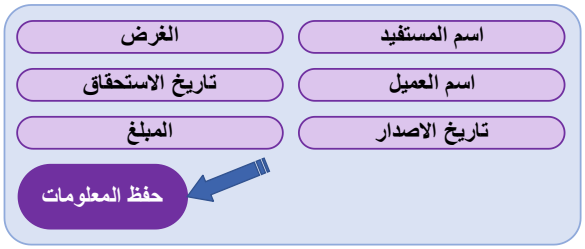

5- واجهة مدير خطابات الضمان

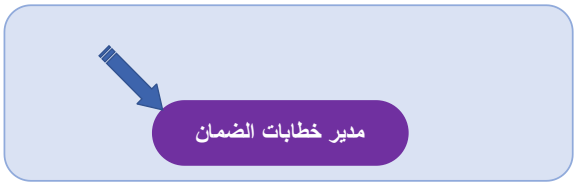

6- أرسال أشعار الي موظف الادخال في حالة ورود أخطاء في الأوامر

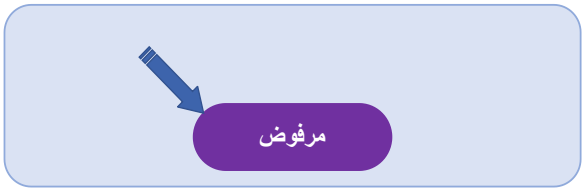

7- تدقيق المعلومات وأختيار قيد وإجراء

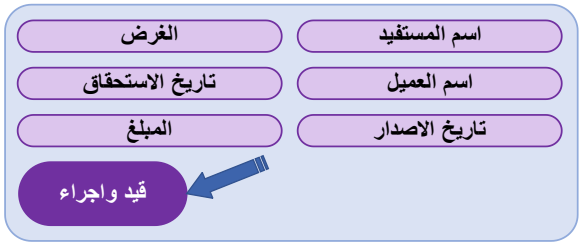

(خطوات مدير الرقابة الداخلية 1، 8، 9، 10، 11)

8- توليد رقم التسلسل في حالة اكتمال تنزيل المعلومات دون أخطاء

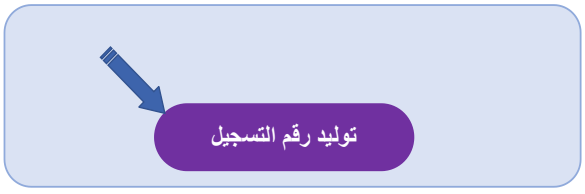

9- توليد رقم التسجيل بنجاح من قبل المنصة الإلكترونية في البنك

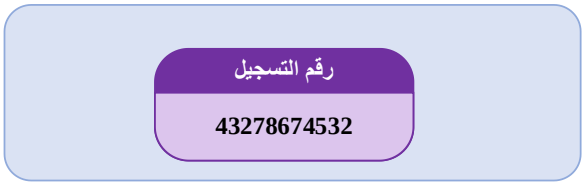

10- عند أجراء التثبيت يتغير الأشعار إلى انتظار صحة الصدور

11- انتظار تأكيد تحميلة بالمنصة (من البنك المركزي العراقي)

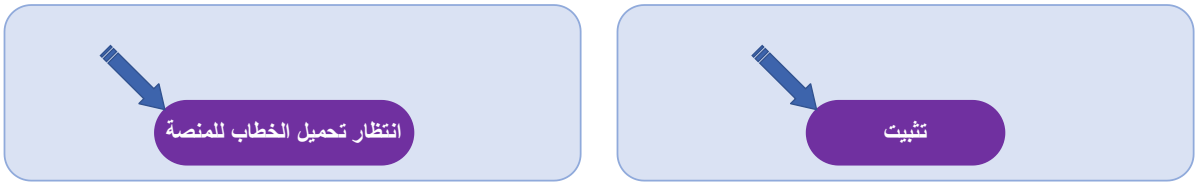

إضافة إلى ذلك تتوفر للمنصة خاصية تزويد المستخدم بالتقارير والإحصائيات للاطلاع على خطابات الضمان الصادرة وإمكانية طباعة التقرير.

مما يتضح لنا لا يوجد فرق كبير وجوهري بالبيانات والمعلومات المدونة في سند الخطاب التقليدي قبل المنصة وبعد المنصة، ويلزم على موظف الادخال أن يتميز بالدقة قدر الامكان عند ادخال بيانات خطابات الضمان، نتيجة تكرار الخطأ وعدم توخي الحذر من قبل مدير الخطابات أو المدقق الداخلي عند تدقيق البيانات، ولدى اطلاع الباحثة على الجوانب التخصيصية، تبين السبب يعود الى تأخير عملية اصدار سند الخطاب وتسليمه الى العميل بسبب اجراءات التعديل بعد رفعة الى المنصة، وفق الاعمام المرقم 9/ض/299 من قبل البنك في 2021/9/7، وهي:

1. لا يتم ارجاع خطاب الضمان الذي سبق وتمت الموافقة على تحميله بالمنصة الالكترونية.
2. احتمال استلام سند الخطاب من قبل الجهة المستفيدة ، فلابد من الحصول موافقة الجهة المستفيدة أولا ومن ثم استرجاعه (وحتى وان كان المستفيد غير مستلم الخطاب)، لتجنب اي احتمالات غير متوقعة في المستقبل.

واشار عدد من مسؤولين الائتمان في قسم خطابات الضمان في المصارف التجارية عينة البحث حول الاجراءات المتعلقة بعملية تعديل سند الخطاب بعد تحميله بالمنصة وتزويده رقم تسجيل وباركود من قبل البنك، بانعدام المرونة والسرعة في التعديل واضطرارهم الحصول الى الانتفاء حاجه من جهة المستفيدة، ومن ثم اعادة ترحيله بعد تعديل الفقرات المعنية من قبل موظف الخطابات في المصرف عن طريق المنصة ولكن الاشارة الى حالة الخطاب تعديل، بينما كان رأي (مدير خطابات الضمان في مصرف (ب) خلال الزيارة الميدانية في 2022/5/22) اعتبرت ان كثرة الاخطاء وعدم توخي الحذر سوف يؤخر عمل الرقابة الالكترونية والخروج على طبيعة عمل المنصة، لذا يجب مراقبة اداء الموظفين عند ادخال البيانات، وتحقيق الميزة التنافسية بين الاداء الجيد عن الغير الجيد، سواء بالنسبة لموظف المصرف بشكل خاص والمصارف بشكل عام.

واشارت مديرة خطابات الضمان (ش، ن/ مصرف (م) خلال الزيارة الميدانية في 2022/6/8) ان الخطأ غير مسموح لتجنب التأخير وعلينا توخي الحذر لتجنب الاجراءات التعديل ذات السلسلة الطويلة من الاجراءات، واغلب الامور للمطالبة بالتعديل قد يكون سببها من قبل الجهات المستفيدة نتيجة تغير اسم او جهة في سند الخطاب، مما يتطلب الحصول موافقة من البنك لتعديل سند الخطاب، وفتح حقل التعديل من قبل البنك لأجراء التعديلات اللازمة، وترى الباحثة يعتبر هذا الاجراء نوع من الرقابة المركزية على ادارة سند الخطاب عن بعد.

ب- **مهام مدير خطابات الضمان** :تختلف صلاحيات مدير خطاب الضمان فيما يتعلق بالسند الالكتروني لرفعة الي المنصة عن مهام موظف الادخال والمدقق الداخلي، وأن الحقول والصلاحيات المتوفرة في الاجهزة الإلكترونية(الحاسبات) ليس متشابهة ، ومن خلال الخطوات اعلاه (1، 8، 9، 10، 11) نوضح الاتي:

1. تدقيق المعلومات التي يتم رفعها من قبل الموظف من خلال واجهة مدير خطابات الضمان واجراء ارسال اشعار الى الموظف بطلب اصدار او تمديد او انتفاء حاجة، ويتجه الموظف الى زر حالة الخطاب الضمان لمعرفة الاوامر الصادرة من قبل المدير، وفي حالة تعديل معين او تغيير يتجه المدير بأرسال امر من خلال الضغط على زر (رفض) او تعديل في حالة ورود خطاء عند ادخال البيانات من قبل الموظف الادخال، فيتم أرسال اشعار للموظف لتعديل الخطاء، ويوجد للمنصة خاصية الاشارة الى الخطأ بشكل مباشر من خلال الارسال المباشر عن طريق بريد داخلي يرسل الى الموظف المعني بعد تنفيذ اجراء الرفض.
2. وفي حالة تدقيق البيانات ولم يجد اخطاء يقوم مدير خطابات الضمان بالضغط على زر (تأكيد معلومات خطابات الضمان).
3. ثم أرساله الى قسم الرقابة الداخلية تلقائيا.
4. ثم تأكيد المعلومات الداخلة من قبل المدقق الداخلي.

ج- **دور المدقق الداخلي في المنصة** : أن المنصة لها تأثير في تفعيل دور المدقق الداخلي في الجهاز المصرفي دون غيره من المدراء، الذي يكون ايضا لهم سلطة القرار والاشراف والارتباط مع البنك (مدير الامتثال او مدير غسيل الاموال او مدير المخاطر)، بسبب كون المدقق الداخلي يتتبع البيانات والعمليات من مصدرها الى نتائجها او العكس **(حسون، 74:2021)**، واكد البنك على تعزيز دور المدقق الداخلي بخطوات مراحل اصدار السند، والالمام بخطوات عمليات الاصدار الالكتروني بكل دقة، وفق الاعمام المرقم 282/3/9 في 2020/10/5.

بسبب ما ينتج عنه من مخاطر وابعاد مالية خطرة على سيولة المصرف في حالة عدم اصدارها وفق القوانين وقرارات البنك، حيث تبين في الآونة الاخيرة تعثر العديد من المصارف وكانت من أحد الاسباب هو ضعف الرقابة الداخلية في المصارف. وبهذا يتمكن المدقق الداخلي للمصرف من خلال الواجهة الخاصة به، بالاطلاع ومراقبة خطابات الضمان الصادرة، وهو المسؤول عن رفع خطابات الضمان الى المنصة الالكترونية فقط بعد الانتهاء من ادراج البيانات من الموظف المختص، ومدير خطابات الضمان للحصول على اشعار انتظار تحميل خطاب الضمان، وبعد التحميل يتم الحصول على رقم تسجيل وباركود.

ثانياً :خطوات اصدار خطابات الضمان من خلال المنصة الالكترونية:

خلال الزيارة الميدانية والمعايشة مع البنك المركزي العراقي في دائرة مراقبة الصيرفة والائتمان/ شعبة خطابات الضمان ومصرفي (ب) و(د. ف) في قسم خطابات الضمان، واستمرت طيلة فترة مرحلة البحث يمكن تحديد اجراءات اصدار خطابات الضمان بعد المنصة، والتي تتضمن فوارق رئيسية وجوهرية عززت قوة سند خطاب الضمان والالتزام بقرارات البنك، من خلال التحول الرقمي لخطاب الضمان واصداره الكترونيا وكالاتي:

1. يتقدم العميل بطلب اصدار خطاب الضمان خطيا ومكتوبا على استمارة مطبوعة تتضمن البيانات المطلوبة والموحدة في جميع المصارف وبشكل واضح وفق التشريعات وتعليمات البنك المركزي العراقي، ومن ثم يقدم مدير خطابات الضمان بالتوضيح لعملائه عن عملية الاصدار الالكترونية للخطاب الضمان في حالة عدم معرفته بالمستجدات حول الاصدار الرقمي، ويتضمن السند البيانات الجوهرية والرئيسية كما في السند التقليدي وهي اسم العميل، اسم المستفيد، المبلغ رقما وكتابة مع تحديد العملة، الغرض، المدة، تاريخ الاستحقاق، مبلغ التأمينات وفق النسب القانونية والمقررة من قبل البنك. ويصرح العميل للمصرف بالخصم من حسابة الجاري قيمة الغطاء والعمولة والمصاريف، كما يقرر موافقته المسبقة على قيام المصرف بدفع قيمة خطاب الصمان او جزء منه اذا طلب المستفيد ذلك.
2. يتم التحقق من صحة توقيع العميل (الامر)، وكتابة رصيده الدائن.
3. وبعد تلك العملية تحول تلك البيانات بطريقة الكترونية الى المنصة من قبل مدير وموظفي قسم خطابات الضمان وبمراقبة المدقق الداخلي (الاشخاص المخولين للدخول الى المنصة فقط) لإتمام عملية ترحيل السند والحصول على سند خطاب ضمان صادر من خلال المنصة.
4. وتلك الاجراءات السابقة تتم فقط في الادارة العامة حصرا، للتخلص من معوقات الاصدار التقليدي وغياب رقابة الادارة العامة وعدم مركزية القرار على فروعها.
5. وبعد الرقابة السابقة الالكترونية لسند الخطاب من قبل البنك عند تحميله عن طريق المنصة والتحقق من صحة البيانات وفق السندات المرفقة وخلو السند من اي مخالفات او تجاوزات يتم الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي على السند، وتزويده رقم تسجيل مع خاصية البار كورد.
6. بعد عملية اتمام اصدار السند لا يحق للمصرف التعديل او الشطب او استنساخ نسخة عن النسخة الاصلية واجراء عمليات التزوير كما كان يتم في الاصدار التقليدي او تغير اسم الجهة او مبلغ التأمينات أو غيرها من التغيرات الجوهرية في السند في الحقول الخاصة بالمنصة وذلك لأنها مغلقة من قبل البنك المركزي العراقي ولا يتم فتحها الا بموافقة البنك.

7. قيام المصرف بسحب السند الكتروني من خلال نموذج المصرف المزود بشعار خاص لكل مصرف مع تزويده بختم حراري وتواقيع المسؤولين.
8. تسليم سند خطاب الضمان (النسخة الاصلية) الى العميل (الامر).
9. ترحيل السند في سجلات المصرف.
10. ويتم تزويد البنك المركزي العراقي بكشوفات فصلية لأجراء عملية المطابقة بين الكشوفات وما تم ترحيله عن طريق المنصة الالكترونية، واستحصال نسبة احتياطي خطاب الضمان (7%) من قبل البنك. والتي اصبحت تلك النسبة أكثر مصداقية بسبب الرقابة وادارة عملية الاصدار من قبل البنك.
11. وتشير الباحثة انه خلال الاطلاع على الجوانب التخصصية تبين، ان في حالة تمديد السند أو تجديد أو انتفاء الحاجة اليه يكون في المنصة حقل خاص بالعمولات يقوم المصرف بتحديد مبلغ العمولات المترتبة على العميل، وذلك بسبب عند قيام الجهات المستفيدة صرف مستحقات العميل استقطاع مبلغ العمولات المترتبة على العميل وتحويلها لحساب المصرف المصدر عن طريق نظام المدفوعات **(RTGS)**. خلاف ما كان عليه الاصدار التقليدي الذي كان بعض العملاء يتخلف عن تسديد مبلغ العمولات، وتلك الخاصية استحدثت بعد إنشاء المنصة لتلبية متطلبات المصرف، وهذا يدل مرونة واستجابة المنصة للتعديل والتحديث.
12. قيام العميل بتسليم النسخة الاصلية الي الجهة المستفيدة.
13. تتحقق الجهة المستفيدة من صحة اصدار السند عن طريق المصرف وعن طريق البنك المركزي العراقي من خلال الكتب الرسمية لتزويدها على تأكيد تحميل السند عن طريق المنصة الالكترونية، او عن طريق البريد الالكتروني للبنك. ولا تتحقق الجهات المستفيدة من سلامة ورصانة المصارف كما في الاصدار التقليدي، وهذا ما حققته المنصة الالكترونية كون المصارف الغير جيدة لا يتم تحميل او اصدار سندات خطاب الضمان من خلال المنصة الالكترونية، مما عزز ثقة موقف الجهات المستفيدة حول قوة وصحة السند الالكتروني.

واكد البحث على أهمية صحة الصدور وبذل العناية الواجبة من قبل الجهات المستفيدة، وخاصة ان تلك المسالة كانت محور أحد المشاكل في الاصدار التقليدي، كما موضح في تعميم وزارة التخطيط 6455/7/4 في 2017/9/10، مازالت مستمرة تلك المشكلة من قبل بعض الجهات المستفيدة، بسب كون البنك المركزي العراقي غير ضامن للسند الالكتروني. وهذا ما تم تأكيده ايضا من خلال الورشة التي اقيمت في 2022/6/15 بحضور ممثلين الجهات المستفيدة والمصارف والأكاديميين تحت اشراف البنك المركزي العراقي، والورشة التي اقيمت في 2022/7/27 من قبل وزارة النفط، وحضرتهما الباحثة شخصياً.

ثالثاً: تأثير المنصة على الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي للحد من مخاطر الائتمان التعهدي

أ- دعم عمل الرقابة المكتبية: تمكنت المنصة من تحويل عمل الرقابة الإشرافية التقليدية الى رقابة الكترونية على إصدار خطابات الضمان، مع دعم دور المدقق الاشرافي وتطوير أسلوبه في عملية التدقيق في البنك المركزي العراقي بسبب تحقيق الشفافية في عملية الافصاح عن عدد خطابات الضمان المصدرة من قبل المصارف والعمولات المتحققة من خطابات الضمان. والتأكد من استحصال التأمينات النقدية والضمانات العينية (من خلال المستندات المرفقة عند تحميلها الى المنصة) التي احتجزت من العميل (الامر)، مع المصداقية في دقة البيانات والكشوفات المقدمة من قبل المصارف الفصلية التي تخص ارصدة وتأمينات الخطابات المغطاة نقدياً بنسبة **(15- 100%)** والضمانات العينية **(85%)**، لمقارنتها مع التقارير التي تزودها المنصة الإلكترونية للخطابات في شعبة خطابات الضمان البنك، وإضافة الى ذلك تحقيق دقة احتساب نسبة **(7%)** (احتياطي خطابات الضمان من قبل مدير شعبة خطابات الضمان في البنك) وتلك النسبة اصبحت اكثر دقة بسبب:

1. صحة ودقة شفافية عملية الاصدار بسبب الرقابة السابقة الالكترونية من قبل البنك المركزي العراقي، وعدم مقدرة المصارف بشكل كبير عن اصدار سندات خارج المنصة كما كان في الاصدار التقليدي، الذي كان يصدر خارج النظام وعدم تثبيته في

السجلات مما ينتج بعدم دقة وصحة الارصدة وان وجدت اصدارات خارج المنصة، بالإمكان اكتشافها بسهولة قبل مرور عليها فترة زمنية طويلة.

2. الاسلوب الحديث والتحول الرقمي لعملية ادارة الاصدارات لخطاب الضمان، وامكانية اجراء الاحصائيات الفعلية لعدد الخطابات المصدرة.

ويتضح لنا خلال الجدول (2) أدناه أنواع خطابات الضمان المصدرة خلال المنصة، ومدى تأثير الادارة والرقابة الالكترونية في تعزيز ثقة الجهات المستفيدة من جهة، والمصارف من جهة اخرى مع تحقيق الشفافية ومصداقية لأعداد خطابات الضمان، مع معرفة الخطابات الضمان المغطاة وفق النسب التأمينات القانونية لمواجهة اي مخاطر في المستقبل وكالاتي:

جدول (2) انواع خطابات الضمان الصادرة خلال المنصة منذ صدورها لغاية 2021/12/31

ت	خطابات الضمان المصدرة عبر المنصة الالكترونية	نسبة
1	حسن التنفيذ	%64
2	دفعة مقدمة	%22
3	أخرى	%4
4	صيانة	%2.5
5	دخول عطاء	%9
6	ترخيص مهن	%7

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي / دائرة مراقبة الصيرفة والائتمان/ شعبة خطابات الضمان.

ويوضح الشكل أدناه (2) انواع خطابات الضمان المصدرة خلال المنصة، حيث اكد البنك المركزي العراقي، أنه اكثر من (30,704) الف خطاب ضمان تم اصدارة عبر المنصة، بأجمالي (9,3) تريليون دينار عراقي، مما يثبت ان اكثر من ثلاثين الف مشروع قيد التنفيذ او سيتم إنجازه من خلال النسب التالية وكالاتي:

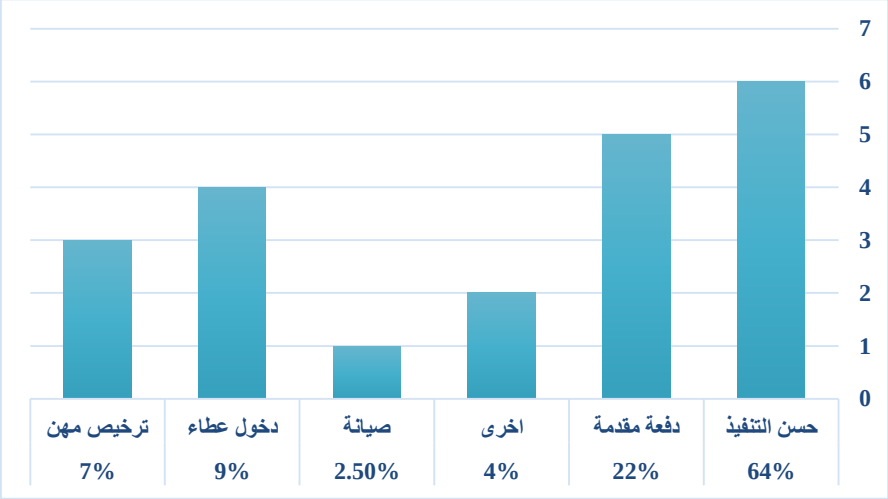

شكل (2) احصائية خطابات الضمان الصادرة عبر المنصة الالكترونية منذ انشاءها الى2021/12/31

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات الورشة التي اقيمت في2021/6/15 المنفذة من قبل رابطة المصارف بالتعاون مع البنك المركزي العراقي.

حيث يلحظ ان نسبة خطابات حسن التنفيذ اعلى نسبة وتشكل (64%)، مما يدل هناك اعداد كبيرة من المقاولات والمشاريع قيد التنفيذ، وتم ادارة غطاء مبلغ خطابات الضمان بقدر الامكان بشكل دقيق تحت الرقابة الاشرافية من قبل البنك المركزي العراقي، وتعزيز ثقة الجهات المستفيدة مع تقليل بقدر الامكان من العملاء والشركات الوهمية، اللذين تسببوا بتلكؤ الكثير من المشاريع. ويعتبر ذلك الانجاز من خلال الادارة المباشرة الالكترونية وتعاون البنك المركزي العراقي والجهات المستفيدة معا.

ب– دعم عمليات التفتيش الميداني: عند ورود شكوك حول عملية اصدار خطابات الضمان عن طريق المنصة من ناحية مبلغ خطاب الضمان، في حالة إذا كان مبلغ الخطاب مرتفع جدا، او شكوك من ناحية العميل كحصوله على قرض من المصرف لإصدار خطابات الضمان، وهذا دليل على عدم كفاءته المالية والذي قد يعرض المصرف الى مخاطر ائتمانية بالمستقبل في حالة عدم مقدرته في تسديد القرض وفوائده عند الاخفاق في المشروع، وعليه يعتبر تلك العملية مخالفة للقوانين والتشريعات المصرفية، او في حالة تزايد المصارف من عملية الاصدار لخطابات الضمان وبشكل متقارب، او ورود الجهات المطالبة بصحة خطابات ضمان وتم الاكتشاف عدم رفعها بالمنصة من قبل المصارف وبشكل متكرر، يتم اجراء الرقابة التفتيشية الميدانية على المصارف المخالفة مباشرة، واختيار عينة سبق وتم تحديدها من قبل مدير خطابات المنصة الالكترونية، من خلال أدارته لعملية الاصدار السند عن بعد للمصارف من خلال منصة خطابات الضمان وبشكل مباشر.

ويتضح لنا سهولة ومرونة عملية الرقابة والتدقيق وبشكل شفافية في عرض البيانات والتقارير عما كان عليه قبل المنصة الالكترونية، والتأكد من سلامة المركز المالي للجهاز المصرفي بشكل مباشر، ولكن تكون ادق في حالة القدرة على معرفة صحة الضمانات العينية ومصداقية ثبوتها والتنسيق مع الدوائر المعنية.

رابعاً: دور التشريعات المصرفية للحد من مخاطر خطابات الضمان المصدرة خارج المنصة الالكترونية

استناداً **الى المادة (56) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004** ، قام البنك المركزي العراقي بتشديد العقوبات للحد من المخالفات في عملية الاصدر بقدر الامكان خارج المنصة وهي:

1. فرض عقوبات وغرامات مالية.
2. ايقاف المصارف عن الاصدار.
3. تنحية رئيس مجلس الادارة او اي من الاعضاء ومعاقبتهم بسبب سوء الادارة وفق التشريعات والقوانين المصرفية.

ورغم العقوبات والتعاميم التي تحذر من عدم تجاوز قرارات البنك المركزي العراقي وفق الاعمام المرقم 6/ض/351 في 2020/11/30، مازال هناك مخالفات بعد المنصة وقد الا يتمكن البنك معرفة مخالفة المصارف التجارية أحياناً عند اصدارها لخطابات الضمان خارج المنصة، ما لم تقدم الجهة المستفيدة بالمطالبة بتأييد من تحميل سند الخطاب عن طريق المنصة خلال مراسلة البنك بالكتب الرسمية او البريد الالكتروني، وعليه يتم كشف مخالفة المصارف، فضلا عن الزيارات التفتيشية التي يتخذها البنك، وعلى ضوء ذلك لتعزيز نجاح المنصة الالكترونية اتخذ البنك المركزي العراقي السلطة في فرض العقوبات على المصارف المخالفة بشكل حاسم للحد من مخاطر خطابات الضمان وحماية اموال المودعين والزبائن من الضياع، وعند الاطلاع على المحاضر في عينة البحث تم التوصل الى المخالفات، ونوضح طبيعة تلك المخالفات التي تم تحديدها بعد اعتماد المنصة وكالآتي:

أولاً: مخالفات وردت في محضر اجتماع 2021 في 2021/7/7

1. اصدار خطاب ضمان خارج المنصة من قبل مصرف (ص) فالعقوبة كانت ايقاف لمدة (شهر) عن التصدير.
2. مخالفات محضر اجتماع سنة 2021 في 2021/9/14
3. مصرف (س) عدم تقديم تعهد بترحيل خطابات الضمان من خلال المنصة فتم تتوجيه انذار للمصرف لغرض حضور مجلس الادارة.

ثانيا: مخالفات وردت في محضر اجتماع 2021 في 2021/11/10

وذلك قيام مصرف (ص) اصدار خطاب ضمان خارج المنصة بمبلغ (4) مليون دولار فتم فرض غرامة مالية (10) مليون دينار وايقاف عن الاصدار لمدة شهر.

ثالثا: مخالفات وردت في محضر اجتماع 2021 في 2021/11/21

1. عدم ترحيل خطاب ضمان لاحد مصارف عينة البحث عدد (2) عن طريق المنصة، فضلا عن استغلال المصرف نسخ قديمة من قبل مدير الفرع سابق وبعض الموظفين لعملية اصدار تلك الخطابات، فتم فرض عقوبة بمنع الموظفين المقصرين بالعمل بالقطاع المصرفي لمدة سنة.
2. قيام الموظفين في أحد المصارف عينة البحث (س) بانتحال صفة مسؤول القسم الرقابي في المصرف، وتمكنوا الدخول الى المنصة الالكترونية من خلال استخدام (كلمة السر وأسم المستخدم) وترحيل خطاب الضمان، وهذا يوضح لنا بالإمكان الدخول الى المنصة الالكترونية دون المخولين بسبب عدم الحفاظ على سرية الرقم السري، وتعتبر تلك مخاطر تكنولوجية اضافية، أضافة الى مخاطر خطابات الضمان.
3. تثبيت معلومات عن خطاب ضمان جديد في مرحلة الاصدار داخل المنصة الالكترونية بمبلغ (7) مليون دولار من قبل أحد مصارف (س)، وتجاوز السقف الائتماني مع اختيار عملة غير العملة المثبتة بالخطاب التي تم رفعها بالمنصة كتابة لغرض تجاوز مرحلة الرقابة على السقف الائتماني المسموح له، فتم فرض عقوبة غرامة مالية قدرها (250) مليون دينار عراقي.
4. عدم تحميل تمديدات خطابات الضمان الصادرة من قبل مصرف (ص) داخل المنصة الالكترونية، فتم فرض غرامة مالية قدرها (250) مليون دينار عراقي.

رابعاً: مخالفات وردت في محضر اجتماع 2022 في 2022/1/31

1. عدم تحميل المصرف (س) خطاب ضمان بالمنصة بمبلغ (1) مليار دينار عراقي لصالح وزارة (....) فتم فرض غرامة مالية بمقدار (10) مليون دينار عراقي.
2. عدم قيام مصرف (ص) بتمديد خطابات ضمان بالمنصة عدد (5) لصالح وزارة (...)، فتم فرض غرامة مالية (10) مليون دينار عراقي.
3. اصدار خطابات الضمان من قبل مصرف (س) مزور خارج المنصة الالكترونية بمبلغ (1,500,000) مليون وخمسمائة ألف دولار لصالح وزارة (...) فتم فرض غرامة مالية قدرها (250) مليون دينار عراقي.

وترى الباحثة العقاب يمكن يكون وسيلة فعالة في تنبيه وتعديل الموظف لسلوكه لو توافرت الظروف المناسبة لاستخدامه وتم تطبيقه بمهارة والعكس صحيح.

خامساً :ايجابيات منصة خطابات الضمان الالكترونية

1. بداية لتحقيق الحوكمة.
2. حققت المرونة والسرعة في عملية اصدار خطابات الضمان وبشكل دقيق.
3. حققت المركزية في عملية اتخاذ الموافقة في عملية اصدار خطابات الضمان.
4. مراقبة وادارة المصارف بطريقة مباشرة قبل اصدار خطابات الضمان مما ساهمهم في الحد من المخالفات الائتمانية من قبل البنك المركزي العراقي.

سادساً :سلبيات المنصة الالكترونية لخطابات الضمان:

1-خطاب الضمان الصادر خارج المنصة قانوني وغير باطل لكنه مخالف لتعليمات البنك المركزي العراقي .

2- عمليات استخراج الارصدة من خلال المنصة فقط يتمثل كما في هذا اليوم وليس بالإمكان المنصة استخراج ارصدة المصرف كما في 2022/3/31، اي بمعنى عدم مقدرة المنصة تزويد برصيد سابق للمصرف من خلال المنصة فقط تزود بالرصيد الحالي للمصرف.

3- يوجد بعض اسماء الجهات المستفيدة غير متوفرة بالمنصة، وانما يذكر بالتقارير الاحصائية جهات اخرى مثلا ان مجالس المحافظات تكون جهات مستفيدة لخطابات الضمان وبأعداد كبيرة ولكن غير مدرجة ويتم ادراجها بأسمائها الصريحة.

4- التعرض الى الاخطاء الفنية التكنلوجيا من خلال عدم تزويدها بالأرصدة والكشوفات الصحيحة في بعض المصارف، وهذا يتطلب توخي الحذر واللجوء الى الارصدة والسجلات اليدوية للتحقق من صحة الرصيد بين اليدوي والالكتروني في بعض الاحيان.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

يستعرض هذا المبحث اهم الاستنتاجات التي أسفرت عنها نتائج التحليل المالي و الاحصائي لهذا المبحث والتي تمثلت بالآتي:

1. اكدت العينة المبحوثة أن اصدار خطابات الضمان بالصورة التقليدية لا يعزز الثقة الجهات المستفيدة من ناحية الموثوقية والمصداقية ، وتعرضها الي العديد من الاحتيال من العملاء من خلال خطابات الضمان الذي كان يصدر بصورة تقليدية مما تسبب لها هدر وضياع الاموال .
2. ساهم ضعف مركزية القرار والاجراءات المتبعة لعملة الإصدار خطابات الضمان قبل المنصة في توسع مخاطر خطابات الضمان .
3. اكدت العينة المبحوثة تم الحد من عمليات التزوير بعد المنصة بقدر الامكان بسبب الاجراءات المتخذة ومراقبة البنك المباشرة والتعاون الملحوظ بين الطرفين (البنك، والجهة المستفيدة).
4. اكدت الجهات المستفيدة ان الاصدارات خارج المنصة تشكل خطورة بالنسبة لها وخاصة" ان المنصة الالكترونية حققت تعزيز الثقة الجهة المستفيدة حول عملية الاصدار السند وضمان حقوقها والتخلص من السلبيات السابقة قبل المنصة حول عملية الاصدار السند .
5. تفضل الجهات المستفيدة استلام تأييد فقط من البنك بدلا" اللجوء الي المصرف ومطالبتها بصحة صدور وذلك لاختصار الوقت .
6. من المعوقات المستمرة قبل وبعد المنصة الالكترونية ارتباط تمديد خطابات الضمان للجهات المستفيدة بالعمولات مما ينتج عن استغراق وقت لوصوله للجهات المستفيدة.
7. تأييد العينة المبحوثة بتطوير ادارة عملياتها وصرف مستحقاته بالنظم التكنلوجيا المتطورة والاستبعاد من الوسائل التقليدية.

ثانياً: التوصيات

1- تطوير عمل المنصة وكل ما يرتبط بها بطريقة الكترونية وتحت اشراف ومراقبة البنك لتطوير الرقابة الإلكترونية بشكل أوسع والتخلص من ارصدة لسنوات عديدة دون مراقبة ومسائله عليها مباشرة".

2- استحداث حقل اضافي في المنصة وتطويرها بمجالات اوسع من خلال جعل حساب العميل مرتبط بالمنصة لدعم عمليات الشمول المالي وذلك من خلال عدم صرف مستحقات العملاء (الآمر) عند انتهاء إنجازهم للمشاريع بطريقه مباشرة (نقدي)

او عن طريق صك وانما يتم تحويل مستحقات العميل (الآمر) مباشرة" من خلال حساب العميل المفتوح في المصرف المصدر لسند الخطاب .

3- معالجة كافة الاصدارات السابقة وخاصة" فروع مصارف المناطق المتضررة نتيجة سوء الاوضاع الامنية للبلد في تلك الفترة وضرورة تسوية تلك الارصدة بفترة قصيرة من سجلات المصرف فضلا" عن وضع موقف محدد وصريح من ناحية العمولات المتراكمة على العميل .

4- نشدد بوضع شروط شكلية قانونية مستحدثة تنسجم مع التطورات البيئة المصرفية في بنود العقد لخطابات الضمان ومحددة بدقة لإصدار خطابات الضمان عن طريق المنصة ويتم تعميمها الي كافة الجهات المتعاقدة لاعتمادها بشكل الزامي من قبل الاطراف المتعاقدة.

5- نوصي تتم عملية المطالبة لصحة الصدور واصدارها من قبل المصرف بطريقة الكترونية .

6- نوصي بتعزيز ورشات عمل ودورات تدريبية وان كانت تتم بطريقة الكترونية بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي والمصارف و الجهات المستفيدة من ذوي الاختصاص او المرتبط مباشرة " بعملية اصدار السند او تدقيقه دون غيرهم .

7- نوصي الجهات المستفيدة تطوير برامجها وتحول سجلاتها المتعلقة بتنظيم الخطابات الضمان الصادرة لصالحها من ورقي الي الكتروني مع توخي الحذر حول تاريخ استحقاق السند مع منح صلاحية للمدراء المسؤولين في الوزارات عن تمديد العقود مباشرة" وفق الصلاحية التي يمنحها الوزير المعني لكل وزارة لتجنب انتهاء فترة سريان العقد قبل توقيعه ويتخذ المصرف على ضوؤها الاجراءات القانونية .

8- نوصي البنك المركزي العراقي تفعيل خاصية تذكير او اشارة الي المصرف من خلال المنصة حول مدة نفاذ سند الخطاب لاتخاذ المصرف الاجراءات الخاصة وتبليغ الجهات المتعاقدة ليتمكن من الغاءه في حالة عدم ورود اي اجابة من قبل الجهات المستفيدة بعد انتهاء مدة سريان الخطاب .

9- نوصي البنك بان تكون المستندات المتعلقة بالضمانات العينية وخاصة" العقارات التي يتم رهنها مزودة بصحة صدور الكترونية مع توفر وسائل متطورة لكشفها ان كانت مزورة او غير قانونية بالتنسيق مع الجهات المعنية لتشجيع استخدام التكنلوجيا بشكل اوسع في دوائر الدولة والرقابة الالكترونية ولتحقيق الحوكمة الالكترونية.

10- نوصي تتخذ كافة الجهات الحكومية استخدام المنصات لإدارة عملياتها بطريقة الالكترونية وتفعيل الرقابة الالكترونية .

11- تأكيد على الجهات المستفيدة استلام صحة الصدور من المصرف المصدر دون الاعتماد فقط على تأييد من البنك بسبب البنك غير ضامن للجهات المستفيدة وانما فقط يؤيد برفع السند عن طريق المنصة وتحت إشرافه .

المصادر العربية:

قوانين وتعليمات

1. قانون البنك المركزي العراقي رقم (56)لسنة 2004.
2. التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي لسنة 2021-2022.
3. دليل اعمام مخاطر الائتمان/ البنك المركزي العراقي /دائرة مراقبة الصيرفة والائتمان لسنة (2020-2021).

الكتب

1. أبو فروة، محمود محمد .(2012). **الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الانترنت**، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
2. الحسن، حسين محمد .(2011). **الادارة الالكترونية – المفاهيم، الخصائص، المتطلبات**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
3. الرفاعي، امل عمر برسيم.(2008). **معجم مصطلحات ادارة اعمال** ،شعاع للنشر والعلوم، سوريا.
4. سويلم، محمد علي .(2017). **الجوانب الاجرائية في مكافحة جرائم الفساد ملاحقة الفاسدين**، ط1، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
5. السيسي، صلاح الدين حسن. (2011). **الموسوعة المصرفية العلمية والعملية** (الجزء الاول)، ط1 ، مجموعة النيل لعربية، القاهرة.
6. الشمري، صادق راشد .(2008). **ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، مطبعة الكتاب، بغداد.

7. عبد النبي، محمد أحمد .(2012). **الرقابة المصرفية**، ط1، زمزم، عمان.
8. عواد، عضيد شياع .(2015). **دليل أدارة المخاطر المصرفية**، ط1، دار الكتب والوثائق، بغداد.
9. فرحان، خالد احمد. (2011). **مدخل الي الاسواق المالية**، دار الكتب والوثائق، بغداد.
10. القيسي، محمد ابراهيم عبدالله .(2022). **الاشكاليات القانونية الناشئة عن العمل المصرفي الالكتروني**، دروب المعرفة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
11. اللامي، جبار جمعة. (2016). **شرح أحكام العمليات المصرفية في القانون العراقي** والمقارن ،ط1،مطبعة السيماء، بغداد– شارع المتنبي

البحوث والدراسات والدوريات :

1. البياتي، مروة اياد خليل .(2020). "دور الرقابة الاشرافية في الحد من مخاطر الدفع الالكتروني"، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد
2. تد ريست ، كريمة .(2014)"دور البنوك في مكافحة تبيض الاموال "،اطروحة دكتوراه ،الجزائر.
3. التميمي، محمد خميس حسن.(2014). "دور الرقابة الاشرافية للبنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي ابحث تطبيقي "،مجلة دراسات محاسبية ومالية، 9(28).
4. جاسم، فائز عبد الحسن.(2018). "استخدام الرقابة الالكترونية في الحد من تسجيل العمليات غير القانونية في البطاقة التموينية "،مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية ،14(3).
5. الزيد ي، حسين لازم.(2016) "تأثير الخطاء البشري في المخاطر المصرفية "مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، 22(91).
6. عبد، دجلة عبد الحسين .(2021)."دور استراتيجيات الحكومة الالكترونية في تطوير أداء الاجهزة الرقابية للحد من الفساد المالي والاداري "،مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية الدولية،18(292) ،74–309.
7. العدوان ، ياسر مناع والسرحان ،أحمد أمين .(2020)."اثر الرقابة الالكترونية على مستوى اداء العاملين في المؤسسات التمويل الحكومية الاردنية "،مجلة جرش للبحوث والدراسات ، 317،21–344.
8. كريم، عقيل دخيل .(2019). "قياس المخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية ":دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية" ،مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، 9(2) ،250
9. ميرزا ،سمير مبارك.(2018)."تقويم ادوات الرقابة الاشرافية للبنك المركزي العراقي للتحقق من استمرارية المصارف الخاصة ابحث تطبيقي "،مجلة دراسات محاسبية والمالية ، 13(45).
10. هزام، عدي عبد.(2021)."اثر اجراءات مراقب الامتثال المصرفي في قرار منح الائتمان والتعثر في السداد ابحث تطبيقي، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، 16،(56).
11. وردة، خلاف.(2021)."دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري" ،المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية ،6(3).

الرسائل والأطاريح الجامعية

1. ذهبية، بلعيد.(2007)."الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل اداء البنوك الجزائرية "،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب ،الجزائر.
2. السقيلي، محمد صالح .(2005)."المبادئ الاساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية لسنة 1997،رسالة ماجستير ،كلية التجارة ،الجامعة الاسلامية ،غزة.
3. العبادي، نور جمعة .(2021). "الرقابة الإشراقية ودورها في تعزيز الامتثال المصرفي ادراسة استطلاعية في عينة من المصارف العراقية للمدة(2020–2021) ،جامعة كربلاء ،كلية الادارة والاقتصاد.
4. العوران، اسراء عدنان .(2016). "اثر تطبيق الرقابة الالكترونية على جودة الخدمات الداخلية في البنوك التجارية في محافظات جنوب في الاردن "،ماجستير ،جامعة مؤته، عمان–الاردن.
5. محمد رضا ، سجاد عبد الله .(2018). " انموذج مقترح لاستمرار المنصة الالكترونية للمرابحة، وأثرها في زيادة ربحية المصارف الاسلامية دراسة حاله "، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.